محليات

أشخاص يحملون بطاقات المصالحة ينصبون على الناس

لجان المصالحات يطالبون بإلغاء البطاقات ومنع المصالحات الفردية والتسريع بالأحكام القضائية

محمد منار حميجو

طالبت لجان المصالحات في محافظة حماة بإلغاء البطاقات الممنوحة للجان التي تعمل تحت اسم المصالحة، كاشفة أنها تعمل على ابتزاز الناس وسرقة أموالهم وخطفهم بحجة البطاقات التي يحملونها حتى إن الكثير من الناس باعت بيوتها لتنفيذ مطالبها.

ولفتت اللجان في اجتماعها مع لجنة المصالحة البرلمانية في مجلس الشعب أمس أن هناك بعض الجهات لا تريد إتمام المصالحات إلا بشكل فردي، كاشفة عن وجود الكثير من العراقيل التي تحدث أثناء إتمام التسوية أو المصالحات من هذه الجهات ولاسيما أن هناك الكثير من المسلحين يرغبون في العودة إلى حضن الدولة إلا أنها لا تتم بسبب وجود العراقيل الموضوعة من تلك الجهات.

ودعت اللجان إلى التسريع في الأحكام القضائية ولاسيما أن هناك عدداً لا بأس به من الموقوفين لم يعرضوا على القضاء منذ ثلاثة سنوات، علماً أن التهم الموجهة إليهم لا تستدعي توقيفهم طوال هذه الفترة.

وأعلن رئيس لجنة المصالحة البرلمانية عمر أوسي أن اللجنة تستقبل يومياً عشرات الطلبات من الشكاوى المقدمة من الأهالي على نصابين يعملون باسم المصالحة، مؤكداً أن هناك من بين الطلبات شكاوى لأشخاص نصب عليهم بالملايين.

وقال أوسي خلال كلمة له في الاجتماع: إن هناك بعض الأوساط الحكومية تدعم هؤلاء النصابين وإن خطورتهم لا تقل عن خطورة الإرهابيين باعتبارهم يبتزون الناس وينصبون عليهم، مشدداً على ضرورة إلغاء البطاقات الممنوحة لهؤلاء اللجان لأنهم يسيئون لعمل لجان المصالحة المعترف بها والتي تعمل خدمة للناس من دون أي مقابل.

وأكد أوسي أن هناك الكثير من النصابين والسماسرة، داعياً السلطة التنفيذية لاتخاذ الإجراءات اللازمة والصارمة لتخفيف حالات النصب أو القضاء عليها بشكل كامل، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الناس باعوا بيوتهم وأملاكهم لتأمين الأموال التي يطلبها النصابون.

وعرج أوسي على اجتماع اللجنة مع أهالي جوبر الشهر الماضي كاشفا أن اللجنة أبلغت قادة المسلحين السوريين عبر الأهالي أن أي تسوية ستحدث لا بد أن تترافق مع إطلاق المخطوفين من سجن التوبة مؤكداً أن الدولة السورية منحتهم ضمانات لإنجاز هذه التسويات.

بدوره أكد رئيس لجنة المصالحة في محافظة حماة محمود السباعي أن البطاقات تباع في المحافظة بـ١٥ و٢٠ ألف أحياناً وأن حامليها يبتزون الناس حتى إنهم يسرقون ممتلكاتهم أمام أعينهم من دون رقيب أو حسيب عليهم، كاشفاً عن عدد كبير من حالات الخطف التي تحدث شبه يومي.

وقال السباعي في تصريح خاص لـ«الوطن» إن مراسيم العفو تصدر وتشمل عدداً كبيراً من الموقوفين إلا أن تنفيذها يكون غير ذلك والمفرج عنهم قلة وليس كما ورد بالمرسوم معتبرا أنه مكرمة من الرئيس وأنه يجب أن ينفذ كما ورد.

وفي كلمة له في الاجتماع طالب السباعي بضرورة إعطاء الضمانات لمن يرجع ولاسيما أن هناك عدداً كبيراً من المسلحين يرغبون في العودة إلى حضن الدولة إلا أنهم متخوفون من توقيفهم، مؤكداً ضرورة إحداث لجنة أمنية مصغرة في محافظة حماة تضم الفروع الأمنية يكون مقرها مبنى حزب البعث لمعالجة أوضاع الأسماء المقدمة إلى لجنة المصالحة لتفادي الأخطاء الممكن حدوثها كأن تتم تسوية وضع شخص ما في جهة معينة وبعد ذلك تطلبه جهة أخرى إن كانت قليلة إلا أن تشكيل اللجنة المصغرة يمنع حدوث هذه الأخطاء.

وكشف السباعي عن تحرير ٤٠٠ مخطوف من محافظة حماة وتسوية أوضاع ٣٠٠ شخص معظمهم من منطقة جبل الزاوية بريف إدلب وريف حماة معتبرا أن هذه الخطوة تدل على نجاح مشروع المصالحة في حال وظفت بشكل صحيح.

وشدد عضو لجنة المصالحة في محافظة حماة الشيخ أحمد خالد حماد على ضرورة التحاور مع جميع فئات وأطياف الشعب السوري وخاصة أولئك الغوغائيين لإيصال الحقيقة لهم بشكل كامل.

وقال حماد في كلمة له في الاجتماع: إن سورية هي عبارة عن مجموعة من الأطياف الجميلة شكلت لوحة ربانية مميزة، معتبرا أن ما يقوم به المسلحون حالياً في زعزعة أمن المدينة عبر إرسال رسائل للأهالي تتضمن أنهم سيدخلون المدينة قريبا يندرج تحت الحرب النفسية والدليل على ذلك أن الجيش يتقدم في ريف حماة وأنه سيطر على أربع قرى خلال فترة قصيرة.

ودعا حماد الأهالي إلى التنبه لمثل هذه الحالات مؤكداً تحصين الجيش لمدينة حماة بشكل كبير وأنه يستحيل على المسلحين اختراق أمن المدينة.

وقال عضو لجنة المصالحة في محافظة حماة الأب إسكندر الترك: إن الفساد أصبح محمياً بحجة أننا نواجه خطراً أكبر منه وعند الانتهاء منه نعود لمحاربته ولذلك ليس من الحكمة تأجيل المحاسبة، موضحاً أن المحاسبة لا تعني أن تحاسب من يبيع صهريج مازوت وتترك الشخص الذي يبيع صهاريج المازوت.

وأضاف الترك إنه عندما نرى أن مرسوماً يصدر فإنه ينفذ بشكل بطيء ومن أراد أن يحاسب يجب أن تكون يده نظيفة ويجب أن نبحث عن أصحاب الأيادي النظيفة مؤكداً وجود بعض الجهات تبحث عن تمييع الحلول.

وكشف الترك أنه كل ثلاثة أيام يتم الاعتداء على صائغ من محافظة حماة متسائلا عن هوية هؤلاء ولماذا هذه الشريحة هي المستهدفة موضحاً أن داعش حينما دخلت القريتين بريف دمشق أول ما صادرت الذهب لسكه دنانير ولذلك فإن السارقين يستهدفون الصياغ لبيع الذهب المسروق لداعش.

ورأى عضو آخر أن بعض الجهات لا تريد إتمام المصالحة بشكل جماعي بل بشكل فردي لجني أكبر كمية من الأموال مؤكداً أنها وضعت الكثير من العراقيل لمنع إحداث أي تسوية أو مصالحة بشكل قانوني داعياً السلطة التنفيذية إلى منع أي مصالحة تتم بشكل فردي أو أي شخص يقوم بها خارج لجان المصالحة النظامية.

يذكر أن اللجنة عقدت اجتماعاً مساء أمس مع وزير العدل نجم حمد الأحمد ووزير الداخلية محمد الشعار للاستماع لمطالبهم وإيصالها للسلطة التنفيذية.

◄ أوسي: نستقبل عشرات الشكاوى من أهالي نصب عليهم بعضهم باع أملاكه وأوساط حكومية تدعم النصابين

◄ الأب الترك: الفساد أصبح محمياً ومن أراد أن يحاسب يجب أن تكون يده نظيفة

وزير الصحة يطلب من برنامج الغذاء العالمي التدقيق في المواد الغذائية

محمود الصالح

طلب وزير الصحة الدكتور نزار يازجي من كريس توي كبير مستشاري رسم إستراتيجيات البرنامج المركزي الرئيسي في روما للأغذية التدقيق في مواصفات المواد الغذائية التي يقدمها البرنامج في سورية وبشكل خاص أغذية الأطفال وذكّره بمادة البسكويت التي قدمت خلال الأيام الماضية والتي تم معالجة وضعها.

وبين الوزير أن هناك دائرة لدى الوزارة هي دائرة التغذية في مديرية الرعاية الصحية الأولية ويمكن أن يتم التعاون معها في وضع إستراتيجية واضحة لبرنامج التغذية بالتعاون مع البرنامج العالمي للتغذية، بدوره أكد توي أن المنظمة ستقوم بالتعاون مع الوزارة في توفير أغذية الأطفال وخاصة الذين يعانون سوء التغذية وسيتم تقديم كل ما من شأنه توفير المواد التي يحتاجها الأطفال بشكل خاص والسوريون بشكل عام ووعد بعدم تكرار ما حدث لمادة البسكويت التي وزعت مؤخراً واتفق الطرفان على عقد لقاء قريب بين ممثل البرنامج في دمشق ومعاون وزير الصحة للشؤون الفنية الدكتور أحمد خليفاوي من خلال برنامج يشمل المساعدات التي تقدمها المنظمة في إطار البرنامج العالمي.

حضر الاجتماع مسؤول برنامج التعليم في برنامج الأغذية العالمي بدمشق وفريق العمل في دمشق ومعاون وزير الصحة للشؤون الفنية.

أسواق حماة تلتهب مع «الدولار»

حماة- محمد أحمد خبازي

من دون سابق إنذار، هبت أسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية في أسواق حماة، بحجة بلوغ الدولار عتبة الـ٣٧٥ ليرة منذ يومين!!.

ما أوقع المواطن والمستهلك العادي بين نارين، نار الحاجة الأسرية للمواد الحياتية الضرورية، ونار الأسعار التي لم تعد كاوية بل حارقة، تحرق كل ما بين يدي المواطن من نقود، في ظل عجز الجهات الرقابية عن ضبط الأسواق.

فقد أكد عدد من الباعة في شارع ٨ آذار بحماة وهو أهم سوق شعبية في مدينة أم النواعير التي كانت تعد أم الفقراء لرخص موادها وسلعها، أن التجار رفعوا معظم أسعار المواد وبخاصة السمون والزيوت النباتية والسكر والرز بنسبة تتراوح بين ٥٠ – ١٠٠ ليرة على كل كيلو، بينما رفعوا أسعار المنظفات «دبلا» حسب تعبير أبو سامر.

وقال المواطن جعفر المنصور: كيلو السكر يباع اليوم بـ٢١٠ ليرات في حين كان قبل أيام فقط بـ١٧٠ ليرة، وكيلو الرز بـ٣٤٠ ليرة في حين كان قبل أيام بـ٣٢٠ ليرة، ولتر الزيت بـ٤٣٥ ليرة في حين كان قبل هبة الدولار بـ٣٧٥ ليرة، فكيف سيتدبر الموظف أمور لقمة عيشه في هذا الغلاء الفاحش؟!

وقال أحد الباعة في سوق المرابط: الظاهرة الجديدة التي شهدناها أمس، هي إغلاق بعض التجار محالهم وعدم ردهم على هواتفهم الثابتة والجوالة، إمعانا في احتكار المواد التي قد يرفعون سعرها غدا أو يبيعونها بعد غد بسعر جديد آخر!!.

هذا الواقع الراهن المؤلم، جعل تموين حماة تستنفر على أمل ضبط فلتان الأسعار، فقد أكد أشرف باشوري مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة لـ«الوطن» أن المديرية سيّرت دوريات حماية المستهلك في الأسواق لمتابعة الأسعار من حيث الإعلان أو تقاضيها بشكل زائد، وقال: تعمل الدوريات على تدقيق الفواتير للتأكد من نظامية الأسعار، التي يتم البيع بها، وعدم استغلال المواطنين بحجة تغير قيمة صرف الدولار.

وقد تم تنظيم ٤٥ ضبطا تتعلق بنقص وزن الخبز والبيع بسعر زائد، وإنتاج خبز سيئ الصنع، وعدم الإعلان عن الأسعار، لمواد «اللحوم والغذائية والألبسة والأحذية» وعدم تقديم بيانات التكلفة وفواتير نظامية، وبيع محروقات بسعر زائد وأهمها الغاز المنزلي.

وأكد باشوري قائلاً: لن نتهاون في تنظيم الضبوط بحق المخالفين لأن المواطن خط أحمر، وبدورنا نأمل من المواطن التعاون معنا بهذا الموضوع، من خلال تقديم الشكاوى بحق ضعاف النفوس الذين يستغلونهم.

الخبير الاقتصادي الدكتور ابراهيم نافع قوشجي قال لـ«الوطن» عن هبوب الدولار وانعكاسه على المواطنين: لا مقاييس علمية لارتفاع سعر صرف الدولار بهذا الشكل، فقد تجاوز سعر صرفه كل المقاييس العلمية المعروفة!!.

وقد انعكس ذلك على أسعار أغلب المواد الاستهلاكية الأولية أو الوسطية أو النهائية المستوردة، التي تتغير مع تغير أسعار الصرف!!.

فالتاجر يغير أسعاره حتى لو كانت مواده مستوردة سابقا لتخوفه من شراء بديلها بسعر صرف عال، وحتى يعوض، ولهذا ننصح المستهلكين بالاستهلاك على قدر الحاجة الفعلية، وذلك للضغط على هامش ربح التاجر إن لم نستطع التأثير في التكلفة، فيضطر لتخفيض الأســـــعار ولو بشكل طفيف.

عشرة أضعاف ارتفاع أسعار المواد بالقنيطرة

القنيطرة - الوطن

اتهامات كثيرة للتجارة الداخلية وغياب عناصر حماية المستهلك عن الأسواق والارتفاع الكبير للأسعار وصعوبة تأمين أدنى مستويات المعيشة للمواطن العادي، وربما تكون تلك الاتهامات صائبة في عدم لجم التجار وكبح جماح الأسعار والوقوف في أحيان كثيرة موقف المتفرج من الرقابة التموينية الحاضرة الغائبة، ولكن يبقى السؤال الذي لابد من طرحه بقوة: كيف كانت الأسعار قبل الأزمة و، هل كان المواطن يعاني من صعوبة تأمين حاجاته التموينية والغذائية!؟

بكل تأكيد الإجابة عن هذا السؤال بالنفي، وكم يتسامر الناس اليوم في أمسياتهم ويتغنون برخص المعيشة وبحيث الموظف العادي كان يوفر من راتبه وأنه بخمسمئة ليرة كان يملأ براده من الخضروات والفواكه لمدة أسبوع، عدا تأمين اللحوم الحمراء والبيضاء وما شابه من الحاجات الأساسية من زيوت وسمون وسكر ورز بأنواعه المختلفة.

والحقيقة أن العصابات الإرهابية السبب الرئيس والأساسي فيما وصلت إليه صعوبة تأمين مستلزمات حياة كريمة للمواطن، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الجائر من الدول الداعمة لهؤلاء الإرهابيين، وللدليل على ذلك نسوق بعض المواد التي كانت قبل الأزمة تباع في محافظة مستهلكة وغير منتجة كالقنيطرة، فقد كان كيلو لحمة الخاروف ٢٠٪ نسبة الدهن ٥٥٠ ليرة، أما حالياً فيباع بـ٢٢٠٠ ليرة، في حين أن لحم الخاروف بعظمه ٤٥٠ والسعر الحالي ١٦٠٠ ليرة، أما لحم غنم عواس ٢٠٪ دهن كان يباع عام ٢٠١١ بسعر زهيد ٤٠٠ ليرة للكيلو الواحد واليوم ١٨٠٠ ليرة، أما لحم غنم عواس بعظمه فسعره كان ٣٧٥ ليرة واليوم ١٦٠٠، أما لحم عجل هبرة خالية من الدهن ٤٠٠ ليرة واليوم ٢٠٠٠ ولحم العجل مسوفة ٣٧٥ والسعر الحالي ١٨٠٠ واللحم البقري الخالي من الدهن ٣٠٠ ليرة وحاليا يباع الكيلو بـ١٨٠٠ ولحم البقر مسوفة ٢٧٥ والسعر الحالي ١٦٠٠، أما بالنسبة لأسعار الحليب كما يقول المهندس علي زيتون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة فيباع بـ٢٥ ليرة وكامل الدسم، وحالياً سعره ١٢٥ واللبن ٣٠ وحاليا ١٥٠ ولبن مصفى كامل الدسم ١٢٠ والرائج الحالي ٦٠٠ ليرة أما الجبنة العكاوي البقري ففي عام ٢٠١١ كانت تباع بـ١٦٠ والسعر الحالي ٧٥٠ وجبنة شلل حلوم ٢٠٥ ليرات والآن ٧٥٠ وجبنة قشقوان مقطع ٢٥٠ ليرة واليوم تباع بـ١٤٠٠ ليرة والسكر الحر ٥٥ ليرة والحالي ٢٠٠ ليرة والأرز المصري أول ٦٠ ليرة واليوم ٢٥٠ ليرة، ورز الكبسة ٦٥ واليوم ٤٥٠ أما زيت الزيتون فسعره قبل الأزمة للكيلو الواحد ١٨٥ ليرة والسعر الحالي ١٠٠٠ ليرة والسمن الحيواني ٤٥٠ وحاليا ٢٥٠٠ ليرة، أما المادة الأساسية والتي لا يخلو منزل منها وهي الخبز فقد كانت تباع بـ١٥ ليرة وبنوعية وجودة ممتازة واليوم ارتفعت إلى ٥٠ ليرة سورية.

صناديق الخزن والتسويق تعود فارغة من التفاح

٥٠ مليوناً ديون الخزن والتسويق على صحة السويداء

السويداء- عبير صيموعة

رغم قيام دائرة الخزن والتسويق في السويداء بتهيئة مستلزمات العمل من صناديق بلاستيكية وغرف تبريد وآليات ويد عاملة بالتنسيق مع الإدارة العامة ومديرية زراعة السويداء والجمعيات الفلاحية لموسم تسويق تفاح المحافظة ورغم قيامها بتوزيع الصناديق حسب حاجة تلك الجمعيات إلا أن الجمعيات والفلاحين لم يلتزموا بتسليم إنتاجهم للدائرة، الأمر الذي دعا الدائرة إلى رفع الأسعار المقررة بالمجلس الفرعي بزيادة مقدارها٥ ليرات لكل نوع ورغم ذلك لم يلتزم الفلاحون بتسليم إنتاجهم وهذا ما رتب نفقات مالية وخسارة كبيرة على الدائرة، هذا ما أشار إليه رئيس دائرة الخزن والتسويق في السويداء فادي مسعود مؤكداً قيام الدائرة بنقل الصناديق إلى مواقع الإنتاج حسب طلب كل جمعية ودفع أجور التحميل على نفقتها لتأتي المفاجأة بقيام الجمعيات بإعادة الصناديق فارغة وعلى حساب مؤسسة الخزن علما أن الكميات المسوقة للخزن من التفاح لم تتجاوز ١٥٠ طناً لتاريخ ٣١ / ١٠ ولفت مسعود إلى أن الديون المترتبة على مديرية صحة السويداء لدائرة الخزن وصل إلى ٥٠ مليون ل. س مؤكداً أن الدائرة مستمرة في تأمين احتياجات القطاع الصحي.

هذا وأشار مسعود أنه تم إعادة فتح صالة ٨ آذار بعد أن تم ترميمها بكلفة ٣ ملايين ونصف المليون وإحداث مركز لبيع القرطاسية ضمن الصالة حيث بلغ إجمالي مبيعات الدائرة من القرطاسية من ١ / ٩ / ٢٠١٥ إلى ١ / ١٠ / ٢٠١٥ خمسة ملايين كما تقوم الدائرة حالياً بترميم صالة المدينة الواقعة مقابل مصرف التوفير بالسويداء بكلفة تقديرية ٤ ملايين ونصف المليون مبيناً أن مشتريات الدائرة منذ بداية العام وحتى ١٥ / ١٠ / ٢٠١٥ وصلت إلى ٤٠٣ ملايين ل. س في حين المبيعات تجاوزت خلال الفترة نفسها ٤٥١ مليون ل. س مؤكداً أن الدائرة مستمرة بعمليات التقسيط للمواطنين حيث تجاوزت مبيعات التقسيط ٤٠ مليوناً.

٧٦ مريض قصور كلوي يتلقون العلاج

٨٠ مليون ليرة التكلفة السنوية لجلسات غسيل الكلية في درعا

درعا- الوطن

يتلقى نحو ٧٦ مريض قصور كلوي في محافظة درعا العلاج وجلسات الغسيل مجاناً في القطاع الصحي العام، وأوضح الدكتور عبد الودود الحمصي مدير صحة درعا أن العلاج والغسيل يتمان في أقسام الكلية في كل من مجمع العيادات الشاملة في درعا وعيادات الصنمين ومشفى إزرع ومشفى الشهيد السعدي في الصنمين– وتتحمل الدولة كل تكاليفه التي تصل سنوياً إلى ٨٠ مليون ليرة سورية لجلسات الغسيل فقط هذا عدا الأدوية الأخرى المكلفة أيضاً من إبر حديد فينوفير وإبر ابيوتين لرفع خضاب الدم (الكريات الحمراء) ومتمماتها، لافتاً إلى أن جميع مستلزمات العلاج من أدوية وتجهيزات متوافرة ويتم استقدامها تباعاً من وزارة الصحة وهناك قابلية أبدتها الجهات الوصائية لتأمين أجهزة غسيل الكلية فور الحاجة إليها.

من جهته أشار الدكتور نائل الزعبي رئيس دائرة الأمراض السارية والمزمنة إلى أن أجهزة الغسيل العاملة في المحافظة تبلغ ٢٢ جهازاً وهناك ٤ أجهزة قيد الصيانة ويتوزع المرضى بواقع ٣٩ في عيادات درعا و٨ في عيادات الصنمين و١٣ في مشفى إزرع و١٦ في مشفى الشهيد السعدي ويصل وسطي عدد الجلسات المنفذة لمجموعهم ٢٥٠ جلسة شهرياً.

وبدوره ذكر الدكتور جمال الرفاعي رئيس قسم الكلية في مجمع عيادات درعا أن تكلفة الجلسة الواحدة تقدر بما بين ١٠–١٥ ألف ليرة سورية وكل مريض يحتاج إلى ٨ جلسات شهرياً ناهيك عن تكاليف الخدمات الطبية المتممة الأخرى، والقسم مفتوح بشكل دائم لاستقبال المرضى على مدار الساعة، وتتم جلسات الغسيل التي تستغرق ٤ ساعات في الفترة الصباحية من الساعة ٧ صباحاً حتى ١١ ظهراً لأبناء الريف القادمين من مسافات بعيدة وفي فترة ما بعد الظهيرة من الساعة ١٢ ظهراً حتى ٤ مساءً لأبناء المدينة القريبين بفاصل ساعة واحدة لراحة وتعقيم الأجهزة، على حين يتم استقبال الحالات الإسعافية وإجراء جلسات الغسيل لها على مدار الساعة ويراعى في العمل حاجة أجهزة الغسيل إلى متابعة صيانتها الدورية لأنها تعمل يومياً لعشر ساعات على أقل تقدير وتتعرض للأعطال لأسباب مختلفة، وهناك حاجة مستمرة إلى تجديدها، مع الإشارة إلى أنه فور توافر الظروف الملائمة ستتم إعادة قسم غسيل الكلية إلى مشفى درعا الوطني لتوافر المكان المناسب ولأن مريض الكلية يحتاج إلى رعاية خاصة توفرها المشافي أكثر، علماً أن نقل القسم إلى العيادات الشاملة في درعا تم نتيجة خروج المشفى المؤقت لمدة سنة عن العمل نتيجة الظروف السائدة، ولتأمين استمرارية العلاج الذي لا يحتمل التأجيل للمرضى مجاناً وخاصة أن كلفته في القطاع الخاص باهظة جداً ولا قدرة للأغلبية من المرضى على احتماله.

قريباً.. التقدم على ماجستيرات التأهيل والتخصص بجامعة دمشق

د. غريب لـ«الوطن»: ٣٠٠ طالب هندسة مدنية سنوياً في ١٤ ماجستيراً

فادي بك الشريف

كشفت مصادر جامعية لـ«الوطن» أنه قريباً يبدأ التسجيل على ماجستيرات التأهيل والتخصص في عدد من الكليات بجامعة دمشق منها كلية الهندسة المدنية والآداب «والتراث الشعبي» والمعهد العالي للتمنية الإدارية... إلخ، مؤكدة وجود خطة بالتوسع بعدد الماجستيرات في الكليات الجامعية التي يتم دراستها على مدار سنتين ما يتيح الفرصة لطلاب الجامعات ممن لم يتمكنوا من التسجيل في الماجستيرات الأكاديمية، علماً أن التسجيل على الماجستير الأكاديمي انتهى بدمشق والنتائج صدرت.

كما هناك فرصة للتقدم إليه في بقية الجامعات على أن تصدر إعلانات التقدم تباعاً، ولاسيما أن مجلس التعليم العالي حدد موعد التقدم إلى الدراسات العليا في جامعة طرطوس في ١١/٢٢ ولغاية ٢٠١٥/١٢/٣ وإصدار النتائج في موعد أقصاه ١٢/٨.

وفي متابعة من «الوطن» لواقع كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق أكد عميد الكلية الدكتور محمد غريب لـ«الوطن» أنه قريباً يبدأ التسجيل على ٦ ماجستيرات تأهيل وتخصص في الكلية في تأهيل المنشآت في قسم الهندسة الإنشائية، وفي معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في قسم الهندسة البيئية، وفي ميكانيك التربة والأساسات بقسم الهندسة الجيوتكنيكية، وفي نظم المعلومات الجغرافية (GIS) قسم الهندسة الطبوغرافية وفي الري والصرف بقسم الهندسة المائية.

وبين عميد الكلية أنه تم قبول ١٠٠ طالب في الماجستيرات الأكاديمية ممن سجلوا على المفاضلة، وسيتم قبول ١٠٠ طالب في ماجستيرات التأهيل والتخصص بين ١٥–٢٠ طالباً لكل ماجستير وذلك حسب أعضاء الهيئة التدريسية في كل قسم من الأقسام موضحاً أنه تم إحداث ماجستيرات التأهيل والتخصص لخدمة سوق العمل في عدد من الاختصاصات بمجال الهندسة المدنية، مشيراً لوجود ١٤ ماجستيراً بين أكاديمي وتأهيل وتخصص، ويصل عدد الطلاب المقبولين إلى ٣٠٠ طالب وطالبة سنوياً وهو عدد جيد.